واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به

في كل اقتصادات العالم توجد مساحات متفاوته للقطاع الخاص ابتداءاً من الصناعات المختلفة مروراً بالزراعة والتجارة وانتهاءاً بصناعة الخدمات وهذا ليس بجديد لكن الذي ركزت عليه في بحثي هذا هو واقع هذا القطاع في العراق حيث التذبذب والتردي والركود وعدم وضوح الرؤيا واستقرار الحال وكل ذاك مرده الاساس عدم الاستقرار السياسي وانعدام البيئة الصحية والاستثمارية حيث عانى القطاع الخاص العراقي ويعاني العديد من كوابح التقدم والتطور والاستقرار واهمها على الاطلاق شمولية التخطيط وتبعية كل مفاصل الاقتصاد للقطاع العام مضافا اليه واقع هذا القطاع من كل المناحي ابتداءاً من حجم المشاريع وعدد الأيدي العاملة فيه الى تقادم وسائل الانتاج واستخدام المواد الاولية الرديئة رخيصة الثمن الى لجوء هذا القطاع للميادين ذات المردود الربحي والسريع الى عدم الصمود والهروب ساعة المواجهة أي مواجهة هذا من جانب ومن الجانب الاخر ضعف مصادر التمويل وعدم القدرة على المنافسة مع المنتوج الاجنبي سيما بعد عام٢٠٠٣م الى عدم ملاءمة السياسات المالية والاقتصادية المنتهجة من قبل الدولة ناهيك عن المعاناة من تقلبات الوضع الاقتصادي الدولي ابان الازمات وانعدام التواصل وفقدان الثقة مع المؤسسات الدولية ذات العلاقة كل هذة العوامل اوصلت القطاع الخاص العراقي الى واقع اقرب الى الماساة على الرغم من وجود الكثير من العوامل والمتغيرات التي من شانها النهوض بهذا الواقع وهذا ايضا الذي ركزت عليه حيث اللجوء الى اهم سبل النهوض سواءا فيما مايخص الدولة على الاقل في المدى المنظور او مايخص ذات واقع القطاع الخاص من عوامل ذاتية وموضوعيه وكان ابرزها كما اعتقد اشراك القائمين على القطاع الخاص من رجال اعمال ومستثمرين ومزارعين ومهنيين وخبراء في اعداد الخطط الاقصادية التنموية وفي مجال رسم السياسات الماليه والوقوف على الاقل فيما يخص معاناتهم ومشكلاتهم والعمل على تذليلها هذا في المدى المنظور لانه لايمكن ترك القطاع الخاص وشانه في خضم ركام هائل من الدمار الذي خلفه الاحتلال وسياسات النظام السابق كذلك النظر الى الواقع المعاش نظره فاحصه متمحصه متحسسه لكل مؤشرات واقع الاقتصاد العراقي من حيث الموارد والاستخدام والتمويل والانتاج ومستوى الطلب العام ومكوناته ومصادر التضخم ومستواه الى الكثير من المؤثرات.

ان تفعيل دور القطاع الخاص العراقي وبناءه بناءاوطنيا يلبي متطلبات المرحلة والاحلال محل القطاع العام يتطلب تظافر الكثير من العوامل والايرادات والنوايا والجهود .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com